المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:05، العدد: 01 (2021)، ص748-764

# الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية: مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بباريس أنموذجا

# The Algerian community in France and its fighting role in favor of patriotism: The demonstrations of October 17, 1961 in Paris as a model.

عبد القادر خليفي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

abdelkader.khelifi@univ-msila.dz

**معلومات المقال**

**تاريخ الارسال:**
2021/05/25

**تاريخ القبول:**
2021/06/03

**الكلمات المفتاحية:**
- ✓ الجالية الجزائرية
- ✓ مظاهرات 17 أكتوبر 1961م
- ✓ موريس بابون
- ✓ فدرالية جبهة التحرير الوطني

**الملخص:**

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل مظاهرات السابع عشر أكتوبر 1961م بباريس، باعتبارها محطة رئيسة في إسهامات الجالية الجزائرية بالمهجر لصالح دعم الثورة التحريرية. لقد قاد استنطاق الذاكرة، وغربلة الأدبيات التي عالجت هذه المحطة إلى كشف حقيقة تواطؤ جهاز الدولة الفرنسية بالكامل في ارتكاب عمليات القمع العنصرية الممنهجة، ومحاولة طمس الجريمة، كما أظهرت بالمقابل النجاح التمثيلي والتنظيمي لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، التي استطاعت بفضل التزام وانضباط مناضليها، أن تقدم صورة حضارية عن الجزائري للرأي العام الفرنسي والعالمي، وأن تجعل حكومة الجنرال ديغول، تجنح مكرهة إلى خيار استئناف المفاوضات مع ممثلي الثورة.

**Article info**

**Received:**
25/05/2021

**Accepted:**
03/06/2021

**Key words:**
- ✓ The Algerian community
- ✓ the demonstrations of October 17, 1961
- ✓ Maurice Papon
- ✓ the federation of the National Liberation Front

**Abstract:**

This article deals with the study and analysis of the demonstrations of October 1961 in Paris, as it was considered a major station in the contributions of the Algerian community in the Diaspora in favor of supporting the liberation revolution. The interrogation of the memory and the sifting of the literature that dealt with this station led to the disclosure of the fact that the French state apparatus was completely complicit in the perpetration of systematic racist repression and the attempt to obliterate the crime. Presenting a civilized image of the Algerian to the French and international public opinion, and making the government of General de Gaulle, reluctant to favor the option of resuming negotiations with the representatives of the revolution.

**مقدمة**

تمثل مظاهرات الجالية الجزائرية بفرنسا، التي عاشت العاصمة باريس تفاصيل ملحمتها ونهاياتها المأساوية بتاريخ 17 أكتوبر 1961م وما تلاه من أيام، واحدة من المحطات المفصلية في مجريات ثورة أول نوفمبر التحريرية، فقد أظهرت للعالم أجمع، أن الجزائري الذي عبر إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط مجبرا في أغلب الحالات، مدفوعا بالحاجة إلى الكسب الاقتصادي وإعالة أفراد أسرته وذويه من الذين أطبق عليهم الفقر والاستعباد تحت سلطة الكولون، لم يكن معزولا عما يجري على أرض المعركة، ولا منقطعا عن آلام شعبه في الداخل. لقد كان يقاسم أبناء وطنه كل صنوف التضحيات، حيث كان يتعرض يوميا لشتى المضايقات والتهديدات، وحملات التفتيش والتعنيف، والتوقيفات، والاستنطاقات، التي كانت تتم بحقد دفين وعنصرية مقيتة على مستوى الشارع، وأماكن الخلود إلى الراحة التي تفتقر إلى مقومات الكرامة الإنسانية، وداخل ورشات العمل، التي كانت بمثابة مراكز للعبودية، وكل ذلك بسبب موقفه الوطني والتزامه الصريح بالنضال تحت السلطة التنظيمية لجبهة التحرير الوطني. وفي سياق تلك الظروف غير الطبيعية التي كان يحياها، ويقدم دعمه للثورة خلالها، جاء قرار السلطات الأمنية بباريس، تحت قيادة السفاح موريس بابون Maurice Papon، وبتزكية من أعلى هرم الدولة بفرض حظر للتجوال والتجمع، يشمل حصرا أفراد الجالية الوطنية في مطلع شهر أكتوبر 1961م، في توقيت يعتبر بالغ الحساسية، حيث المعركة الثورية تجتاز مرحلتها الأخيرة الحاسمة وهو القرار الخطير الذي كان يعني حال الإذعان له، حرمان الثورة من الأكسجين الضروري لاستمرار نشاطها في إحدى أهم جبهات المواجهة مع المستعمر، فكان لزاما التصدي بكل الوسائل لهذا الفخ الذي نصب للقضاء على الأنشطة الثورية، فكان قرار التظاهر السلمي المخرج الوحيد الممكن وقتئذ لإبطال ذلك المخطط الجهنمي.

من خلال هذه الورقة المتواضعة، سنحاول الغوص بالدراسة والتحليل في فهم طبيعة وخلفيات قرار حظر التجوال، الذي كان بمثابة الصاعق المفجر لتلك الهبة الجماهيرية غير المسبوقة فوق أرض المحتل، والوقوف على رد فعل جبهة التحرير الوطني لحلحلة هذا التحدي الفريد، وإبراز همجية القمع الذي تعرضت له تلك الحركة السلمية في عاصمة حقوق الإنسان، ومحاولة تتبع مخطط التستر على الجريمة الذي انتهجته السلطات الفرنسية على مدار سنوات عديدة، فضلا عن رصد بعضا من الأصداء التي خلفتها تلك الأحداث، وأثرها على مسيرة الثورة. **فماهي طبيعة قرار حظر التجوال ومراميه؟ وكيف تعاطت قيادة الثورة مع هذا المخطط الخطير؟ وفيم تتجلى الخصائص التي طبعت حركة المظاهرات الرافضة له؟ وما طبيعة الأصداء التي خلفتها؟ وإلى أي حد نجحت أجهزة الدولة الاستعمارية في حجب المجزرة ومسحها من الذاكرة؟**

**1. قرار حظر التجول أكتوبر 1961م: طبيعته وخلفياته**

في الخامس من شهر أكتوبر 1961م، وبعد اجتماع على أعلى المستويات القيادية برئاسة ميشال ديبيري Michel Debré رئيس الحكومة، وبمشاركة وزراء الداخلية، والعدل، والقوات المسلحة، والوزير المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس Louis Joxe، ومدير الأمن الوطني وبحضور محافظ شرطة باريس موريس بابون،

أصدر هذا الأخير بلاغا في أمسية نفس اليوم، منع بموجبه الجزائريين من التحرك ليلا من الساعة الثامنة والنصف مساء وإلى غاية الساعة الخامسة والنصف صباحا، ويرافق ذلك بأن يكون التجوال أفرادا لا جماعات، كما أمر أصحاب المقاهي ومحلات بيع الكحول بأن يغلقوا محلاتهم على الساعة السابعة مساء، كما وجّه ذات المسؤول تعليمة متزامنة إلى مصالح الشرطة تقضي بتوقيف كل جزائري يقود سيارة، والتحفظ عليها بحيث يتم تحويلها إلى المحشر [1].

وقد حمل المنشور رقم 61/43 الصادر في 07 أكتوبر 1961م، الإجراءات التطبيقية لتلك التعليمات، والتي جرى تبريرها بمواجهة وتحييد الإرهاب الجزائري، ومضاعفة حماية مستخدمي الشرطة، ووقف النشاطات الإجرامية[2]، واعترف وزير الداخلية يوم 13 أكتوبر، بأن الإجراءات المتخذة يجب أن تزعزع المنظمة المتمردة، وتوصل شيئا فشيئا إلى استئصالها [3].

في الواقع، لقد سبق لبابون أن فرض حظرا مماثلا في 03 سبتمبر 1958م، في أعقاب العمليات الجريئة التي نفذتها جبهة التحرير الوطني في أواخر شهر أوت من ذات السنة، والمعروفة بميلاد الجبهة الثانية، غير أن ذلك الإجراء لم يصمد وتم تعليقه،[4] وقد وصف الباحث جون لوك إينودي Jean Luc Einaudi تلك الخطوة غير المسبوقة التي مست 150 ألفا من الجزائريين القاطنين بالعاصمة باريس وضواحيها حسب تقديراته، بأنها حظر للتجوال بطبيعة استثنائية، وعلى أساس الانتماء الجغرافي والديني، بما يجعله يحمل الصبغة العنصرية، حيث يمس فئة من المواطنين تعتبر نظريا ورسميا كبقية الفرنسيين [5].

جاء هذا البيان الرسمي منافيا إذن لكافة القواعد الأخلاقية والقانونية والإنسانية المروّجة وعكس بوضوح التفرقة والتمييز العنصري، وقد تبع صدوره العديد من الملاحقات والمطاردات وعمليات التفتيش، بل والتعذيب، وتحدثت بعض المصادر عن إلقاء 30 جزائريا في نهر السين وتصفية عدد أخر بغابة فانسان Vincennes.[6]

إن لجوء قيادة الشرطة إلى استحداث ذلك القرار قد أثار الاستغراب، مما دفع بالحكومة المؤقتة إلى التساؤل حول المعنى الذي يجب أن يعطى لتلك الإجراءات، وهو ما عبر عنه القيادي رضا مالك، الذي رأى بأن الأمر يتعلق بسلوكات استعراضية للجنرال ديغول، كي يعطي الانطباع على الصعيد الداخلي، بأنه الرجل القوي صاحب العزيمة والحزم[7].

يعتقد البعض، أن عدم انسياق فدرالية الجبهة وراء الطرح المطالب بوقف عملياتها المسلحة كان من الأسباب التي دفعت ميشيل ديبري، وذراعه الأمنية موريس بابون إلى اختيار ذلك الوقت من أجل فرض إجراءات تحطم الجبهة بفرنسا، ويعضدهم في ذلك وزير الداخلية روجي فراي Roger Frey، وكان المتوقع ألا ترد الجبهة على هذا القرار الخطير، مخافة تعكير صفو الاتصالات السرية التي كانت جارية وقتها [8].

وبالنسبة لإطارات الفدرالية، فإن الأخطر في قرار حظر التجول، يكمن في أن منع الجزائريين من الخروج في المساء، يعني عمليا وقف جميع النشاطات التنظيمية، لأن كافة عناصر الجبهة هم عمال لا يستطيعون النضال إلا بعد ساعات العمل، ولذلك، فإن غلق المؤسسات التي يرتادها الجزائريون، خصوصا المطاعم والمقاهي

التي تجري فيها جميع الاتصالات، ويتم فيها توزيع أدبيات الجبهة على مستوى القاعدة، من شأنها أن تعيق بكيفية جدية أهداف الجبهة، فكان لزاما التخلص من هذا الحظر بأي ثمن، وهي مسألة أجمعت عليها كل ردود الفعل والتقارير الواردة من الولايات التي قسم إليها التراب الفرنسي، التي طالبت بضرورة المعاجلة بإيجاد حل لهذا الكمين، وكان لسان حالها يردد: " **إن سياسة الأيدي المكتوفة تقودنا إلى الانتحار** "[9]، ولمواجهة هذا الضغط، وتحسبا لردود فعل واحتجاجات عشوائية غير منظمة، يخشى أن تكون نتائجها عكسية، تقرر تنظيم مظاهرة سلمية[10].

**2. المظاهرات السلمية بين الحتمية والخيار**

بادرت جبهة التحرير الوطني إلى دراسة هذا التطور الجديد، ولأجل ذلك التأم اجتماع في مدينة كولونيا الألمانية خلال يومي 09 و 10 أكتوبر 1961م، حيث تقرر رفع التحدي، والقيام بمظاهرات سلمية بمشاركة مختلف الفئات، على أن تكون دون استفزاز للشرطة، وترفع شعارات منددة بهذا التمييز، وبعد دراسة محتوى القرار، وانعكاساته المختلفة على تحركاتها وأنشطتها وقدرة المناضلين والمسؤولين على الاستمرار في القيام بمهامهم المعهودة، وبعد التحليلات للوضعية والإمكانات المتوفرة للفدرالية، تمت برمجة مخطط لمواجهة هذه المستجدات الخطيرة، يقوم على ثلاث مراحل: حيث يجري في المرحلة الأولى، وعلى مدار أمسيتين تعبئة مظاهرات حاشدة بمشاركة كل المهاجرين من أجل كسر حظر التجول، تنطلق على الساعة الثامنة ليلا بمشاركة النساء والأطفال عبر الشوارع الكبرى لباريس، على أن تخصص المرحلة الثانية المكملة لسابقتها، لتدشين إضراب من طرف التجار لمدة يوم واحد كرمز للتضامن مع العمال، بينما تكرس المرحلة الثالثة والأخيرة للتظاهرات النسائية التي تعقب سلسلة التوقيفات المتوقعة للمتظاهرين والمضربين، وتكون في شكل مسيرات مسائية أو تجمعات أمام مراكز الاعتقال، وحددت الفدرالية في تعليمات 10 أكتوبر الانطلاقة بيوم 14 أكتوبر، ولكن لاعتبارات تنظيمية تأجلت العملية إلى يوم 17 من نفس الشهر[11].

في تقرير إلى الحكومة المؤقتة يحمل تاريخ 15 أكتوبر 1961م، شرحت اللجنة الفدرالية سبب المظاهرات على النحو الآتي: " **من الخطأ الجسيم من جانبنا، أن نعتقد بأن القمع سيخفف بالموازاة مع التطورات السياسية والاتصالات شبه الرسمية ونصف الرسمية حول استئناف المفاوضات، وإذا كان بعض المقربين من الإيليزي l'Élysée، يريدون ممارسة سياسة اليد الممدودة فإن وزير الداخلية وكثير غيره في فرنسا، يواصلون سياسة العصا الغليظة والاغتيال بالإغراق وعمليات الملاحقة العنصرية، إن تزايد القمع المفرط ضد المهاجرين الجزائريين ظاهر ومتواصل** "[12].

وفي سياق التحضيرات، كلّف علي هارون، وهو مسؤول فرع الدعاية والإعلام بكتابة التعليمات المتعلقة بتنظيم المظاهرات الجماهيرية، وجرى استدعاء الكوادر العليا إلى مدينة كولونيا بألمانيا، حيث حضر كل من محمدي محند الصادق المنسق العام للفدرالية بالداخل، ومحمد زواوي الملقب بموريس المسؤول عن التنظيم بالعاصمة، وعمر أوحاج رئيس الودادية العامة للعمال الجزائريين AGTA، وتم إبلاغهم بالتعليمات الصارمة

والواضحة المتعلقة بالطابع السلمي للمظاهرة تحت كل الظروف، وبالرغم من الاعتراضات التي أبداها المنسق العام، والقاضية بضرورة السماح للمشاركين بالرد على العنف حال وقوعه، إلا أن موقف القيادة كان الرفض، حيث تم التشديد على الانضباط والسلوك الهادئ، وتجاهل الاستفزازات[13].

وفي خطوة احترازية، بادرت الفدرالية إلى الاتصال بعدد من الأصدقاء الفرنسيين، الذين طلب منهم التواجد في بعض مراكز المراقبة، ليكونوا بمثابة شهود إثبات، والتزمت بالمحافظة على سرية الحراك، حيث لم تعط تعليمات مظاهرة 17 أكتوبر لمختلف المسؤولين إلا في آخر لحظة، لأن نجاح الرد على حظر التجول، كان يتوقف على السرية المطلقة في نشر تلك التعليمات، رغم بعض المآخذ التي رفعت بشأن ذلك، حيث واستنادا إلى العديد من تقارير القاعدة، فإن الاستلام المتأخر للأوامر حال دون تجنيد كل القواعد[14].

إن حرية المشاركة من عدمها في المظاهرة لم تكن مسألة مطروحة للنقاش، فعلى غرار المساهمة المالية، كان النداء موجها لكافة عناصر الجالية المقيمة بالعاصمة باريس وضواحيها، حيث نصصت تعليمات الفدرالية على أن كل امتناع عن المشاركة في مقاطعة حظر التجوال العنصري وبالتالي تجاوز الأوامر ذات الصلة، سيعتبران كتخل عن أداء الواجب، الذي يجب أن يتم الالتزام به طوعا أو كرها[15]، وردا على ما دار بشأن نقطة الإكراه، أكد أحد الفاعلين بصفة قطعية أن تضخيمها إنما كانت وراءه بعض الأطراف المناصرة للجزائر الفرنسية، وأيضا منتسبي التيار المصالي، وهي مجرد أكاذيب مفتعلة[16]، وهو الطرح الذي يشاطره فيه نسبيا بعض الدارسين، الذين أشاروا إلى أن الغالبية شاركت بإرادتها تعلقا بالفكرة الاستقلالية[17].

وبالنسبة للمؤرخ لجيل مانصيرون Gilles Manceron ، فإن الطرح الذي يذهب إلى أن فدرالية فرنسا تكون قد نظمت مظاهرات 17 أكتوبر لتتمكن (ج. ت. و) من الضغط على مفاوضات إيفيان، هو طرح تفنده وثائق تلك المرحلة، ذلك أن الأوامر التي أرسلتها الحكومة المؤقتة، كانت تدعو إلى التظاهر بفرنسا كما بالجزائر، ولكن من أجل الاحتفال بأول نوفمبر، ولعل المذكرة التي أصدرتها اللجنة الفدرالية بتاريخ 07 أكتوبر حملت تعليمات واضحة، تنصص على إحياء الذكرى وسط الجالية بفرنسا وبلجيكا وألمانيا، مع أخذ كامل الاحتياطات لتجنب الاستفزازات مهما كان نوعها، إلا أن قرارها في 10 أكتوبر بالتظاهر ضد منع التجول العنصري، جاء رغم التخوف استجابة للطلب الملح لكوادرها السرية، وعلى رأسها العقل المدبر محمد زواوي[18].

وتساءل الباحث جون بول بريني Jean Paul Brunet، حول الجهة التي تقف وراء قرار التظاهر، فهل كان القرار صادرا عن قيادة الحكومة المؤقتة بتونس؟ أم كان قرارا محليا من قيادة الفدرالية؟ فالتحاليل التي عرضتها الصحافة آنذاك، قدمت رؤى مختلفة للمسألة، وإذا كانت العديد من مذكرات العمل الصادرة عن محافظة الشرطة بباريس يوم الوقائع، تتحدث عن صدور تلك التعليمات من الحكومة، وإذا كان حضور شعار "**التفاوض مع الحكومة المؤقتة**" ضمن شعارات المتظاهرين يصب في هذا الاتجاه، إلا أنه ومع ذلك، تبقى المسألة مطروحة أمام الباحثين، ويبدو من جانب آخر أن جهاز الشرطة لم تكن لديه معلومات دقيقة حول طبيعة المظاهرة، وتوقيتها ومسارها بالرغم من توصله عن طريق أحد العملاء بمعطيات تتعلق بوجود تحضير لعمل جماهيري في

الشارع، كما ساد الاعتقاد أن تلك المظاهرة المتوقعة، قد تكون حراكا مشتركا مع الحزب الشيوعي، ومن المحتمل أن تشهدها الضاحيتين الغربية والجنوبية للعاصمة[19]، وهذا التخبط يعكس من ناحية أخرى القدرة التنظيمية لجبهة التحرير الوطني، وقوة الالتزام لدى مناضليها وعموم الجالية.

### 3. النزول إلى شوارع باريس

وبالفعل كان الموعد في 17 أكتوبر، وبداية من منتصف النهار أخذ العمال في الاستعداد وارتدوا أحسن بدلاتهم[20]، التي في العادة يتم ارتداؤها يوم عطلتهم الأسبوعية، حتى يظهروا مستواهم المتحضر، ويبرزوا كرامتهم أمام أعين الفرنسيين، وبالأخص في وجه الرأي العام الدولي[21]، وبحلول الساعة السادسة مساء أخذت الجموع تتوافد على النقاط المقررة للانطلاق في عملية التظاهر، وقد تضاربت التقديرات[22] حول عدد المشاركين بين مختلف الجهات من مصادر رسمية فرنسية وصحافة محلية، وبين مصادر فدرالية جبهة التحرير الوطني، وهو ما ظهر أيضا في الإحصاءات التي أوردتها بعض الدراسات التاريخية، ويمكننا ترجيح عدد يتراوح بين 50 ألف إلى 60 ألف مشارك، واضعين نصب أعيننا الظروف التي أحاطت بالإعداد ومنها الإبلاغ المتأخر، وحالة الحصار التي ضربتها القوى الأمنية على مستوى محطات الميترو والحافلات، لمنع التحاق الحشود المتظاهرة القادمة من الضواحي بمركز العاصمة، ويضيف البعض سببا آخر ويتعلق بالخطأ الذي وقع في فهم تعليمات الفدرالية على مستوى قطاع أوبرا Opéra، حين تظاهرت الأفواج الأولى بداية من الساعة الثامنة صباحا، ثم على الساعة العاشرة، وتم الإعلان عن ذلك بالإذاعة وبصحف المساء ومن ثمة سجل وجود تعزيزات أمنية قوية في كل المداخل والمخارج المؤدية إلى العاصمة وبنقاطها الرئيسة[23].

### 4. شعارات المظاهرات: المضمون والقراءات

من القضايا المهمة في هذه الملحمة، محتوى الشعارات التي هتفت بها الحناجر، فالباحث جون لوك اينودي وعلى لسان أحد المناضلين بمنطقة سان أي واز Seine et Oise أشار إلى أن المتظاهرين، قد هتفوا بشعارات كانت حددت سلفا، وهي " **يسقط حظر التجوال** " و" **تحيا الجبهة** " و" **الجزائر مستقلة** "، و" **التفاوض مع الحكومة المؤقتة** "[24]، بينما أكد القيادي بالفدرالية علي هارون بأن الشعارات التي أتفق عليها تتعلق بحظر التجوال فقط، وهو تحديد مقصود لموضوع وأهداف المظاهرات، يرمي إلى فعالية أفضل، فهذا التركيز على الطابع العنصري، يجعل من السهل التذكير بالوضعية التي خصّ بها النازيون فئة معينة من السكان الفرنسيين في ماض جد قريب[25]. وذكر من جهته الباحث جيلبير مينييه Gilbert Meynier، أن الشعارات قد حددت بدقة وتتمثل في" **تسقط الإجراءات العنصرية** "، و" **نظام سياسي لإخواننا وأخواتنا** "، و" **أطلقوا سراح الوزراء**" و" **مفاوضات فورية مع الحكومة المؤقتة** "، وما دون ذلك من الشعارات فهو غير مرخص كما أن زغرودات النساء ليست مسموحة سوى أمام السجون[26]، وأشارت شهادة روني دازي المنشورة في جريدة " **حقيقة– حرية**" – Vérité Liberté بتاريخ 13 نوفمبر 1961م، أن المواكب المشاركة في المظاهرات والتي شاهدها قرب جسر سان ميشال Saint Michel كانت صامتة، حيث لم ترفع خلالها لا لافتات، ولا أعلام[27].

واستعرضت من جهتها جريدة المجاهد وقائع ذلك اليوم الكبير، فذكرت أن باريس كانت على موعد مع التاريخ، عندما شهدت انتظام مظاهرة في أهم شوارعها، ضمت جموعا غفيرة من الجزائريين بلغت عدة ألاف، حضرها الرجال والنساء على السواء وبمشاركة الأطفال، أطلقت خلالها الحناجر شعارات " **الجزائر جزائرية** "، و" **أطلقوا سراح بن بلة**"، و" **ارفعوا منع الجولان**"، و" **تحيا جبهة التحرير الوطني**". امتازت المسيرات بالهدوء التام والنظام الملحوظ، وكان اللافت في هذا الحراك على مستوى الشارع، التزام المتظاهرين بتعليمات القيادة المتعلقة بعدم إخراج الأعلام الوطنية[28]، وتجنب حمل أية لافتات، وعدم التلفظ بعبارات معادية، على شاكلة لا للحكومة الفرنسية ولا للشعب الفرنسي، والتجرد من حمل أي سلاح، كانت المظاهرة سلمية بأصدق معاني هذه الكلمة مما أصاب الفرنسيين بالدهشة لهذا النظام[29].

**5. القمع الممنهج والحصيلة المأساوية**

رصدت صحيفة المجاهد لحظة التحول الدراماتيكي للمظاهرة بدءًا من الساعة التاسعة وأربعين دقيقة، حين أخذ رجال وحدات التدخل التابعين لجهاز الشرطة على مستوى شارع بون نوفيل Bonne Nouvelle في إشهار أسلحتهم، ثم الشروع في إمطار المتظاهرين العزل برشقات من الذخيرة الحية، لم تثن هؤلاء عن مواصلة سيرهم برباطة جأش منقطعة النظير، رغم سقوط العشرات منهم بين استشهاد وإصابة، ومما نقلته الصحيفة:" **وكان إطلاق النار يتم دون تمييز وبحقد ظاهر فكنت ترى الجثث ملقاة على الرصيف، تئن وتتوجع، وأخرى هامدة فارقت الحياة، وعلى وجوه الجميع بلل الأمطار المتهاطلة، وبقيت في الشارع قطع متنوعة من أحذية وطرابيش، وأشرطة ملطخ بعضها بالدماء تركها أصحابها في المكان ليواصلوا طريقهم نحو الهدف المنشود** "[30].

ومن الشهادات الأجنبية التي رصدت مظاهر العنف، وعبرت عن تأثرها لما حصل في ذلك اليوم الأسود، ما رواه الفرنسي بيار بينو Pierre Pignot – الذي كان حينها طالبا يبلغ من العمر 19 سنة، ويعد واحدا من الشبان الفرنسيين الذين أبدوا معارضتهم للتوجه إلى الجزائر ضمن الحركة الرافضة لمنطق الحرب– عن مشاهداته لما جرى بشارع سان ميشال، حيث كانت أفواج الجزائريين تركض في جميع الاتجاهات وهي ملاحقة من طرف عناصر الشرطة، وقد ذكر بأنه شاهد عن مسافة ليست بعيدة سقوط ثلاثة أشخاص على الأقل في نهر السين انطلاقا من ذلك الجسر، دون أن يتأكد فيما إذا كانت الشرطة هي التي رمت بهم، أم سقطوا نتيجة حركة الكر والفر، وهي المشاهد التي حركت قريحته الشعرية، فكتب نصا بعنوان " **الـ17 أكتوبر بجسر نوتردام le 17 Octobre au Pont Notre–Dame** "[31].

وفي موقع آخر، تحولت الساحة الصغيرة التي تفصل ثكنة la Cité عن مقر الولاية إلى مذبحة حقيقية، حيث كان الجلادون يلقون بالعشرات من ضحاياهم في نهر السين[32]، ولعل من مظاهر العنف التي تتقزز لها الفطرة البشرية السوية، اللجوء إلى تجريد الضحايا من أموالهم وأشيائهم الثمينة كالساعات اليدوية، وهي الوقائع التي كانت تحصل على مرأى ومسمع المحافظ المركزي للشرطة المجرم موريس بابون[33].

في الواقع، لم تكن القيادة تتوقع المنحى الدراماتيكي للأحداث، حيث أنها راهنت على سلمية المظاهرات، ولذلك وقعت حالة من الصدمة جراء التدخل الهمجي، وحالة القمع الرهيبة التي جوبهت بها جموع المشاركين[34]، وكانت التعليمات الموجهة إلى المناضلين تنصص على وجوب التزام الهدوء واحترام الطابع السلمي، وعدم التعاطي مع الاستفزازات مهما كان مصدرها، وجرى التأكيد عشية الأحداث على أنه يحظر القيام بأي رد، كما تم المنع التام لحمل أي نوع من الأسلحة، حتى ولو تعلق الأمر بمجرد سكين لتقليم الأظافر[35]، وقد ذكر عمر بوداود متحدثا عن ذلك الرد البربري غير المحسوب: " **كنا قد أدرجنا في الحسبان وقوع حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين، لكننا كنا واثقين بالطابع السلمي للمظاهرة، مما جعلنا نتفاجأ بالهمجية والبشاعة التي ميزت القمع الذي أعقبها** "[36]، وتحدث عن المشاهد المروعة لحالات التعذيب المفضي إلى الموت، والقتل المباشر بدم بارد، على غرار ثقب الدماغ، وتفجير الطحال أو الكبد، وكسر الأعضاء وهي الأساليب الإجرامية التي استهدف العشرات من الجزائريين، من بين الآلاف الذين تم توقيفهم[37].

ومن جهته، وصف رضا مالك تلك الوقائع بالقول: " **ومنذ الثامنة ليلا انطلقت الإعدامات رميا بالرصاص في الشوارع الكبيرة، وقد خطف اثنا عشر ألف متظاهر، وحجزوا في قصر الرياضة وفي ساحة كوبرتين في فانسان، وتميز ذلك النهار بإعدامات فورية حتى في ساحة دائرة الشرطة وبعمليات إغراق في نهر السين، وبفظاعات لا توصف... وبلغت المطاردة على أساس لون البشرة في ذلك اليوم مقاييس لا سابق لها** ".[38]

في 18 أكتوبر، دعت الجبهة التجار إلى القيام بإضراب عام، وقد حدثت استجابة قوية باعتراف تقارير الشرطة الفرنسية نفسها التي حددتها في نسبة 60%، ذلك أن عناصر الأمن الفرنسي، قد هددوا المضربين بالغلق والمنع من النشاط مستقبلا، وأجبروهم ابتداء من الظهيرة على فتح محلاتهم، وهي الصورة التي تكاد تكون مستنسخة عن تجربة إضراب الثمانية أيام 1957م بالجزائر[39]، وخارج محيط العاصمة، تظاهرت النسوة والأطفال في المناطق الداخلية أيضا، ذلك أن الفدرالية قد قررت يوم 19 أكتوبر 1961م، أن توسع دائرة المظاهرات لتشمل المناطق الداخلية تضامنا مع جزائريي باريس الذين راحوا ضحية القمع الدموي للشرطة[40]، وتحدث المؤرخ بنجامين ستورا Benjamin Stora في تدخله الذي نشر في كتاب " **17 أكتوبر ذاكرة جالية** "، عن توسع المظاهرات خارج العاصمة لتشمل مدنا فرنسية أخرى، تضامنا مع الجزائريين الذين تظاهروا في باريس، وهكذا امتدت لتشمل مدن الشمال، حيث يعمل ألاف الجزائريين في مصانع النسيج والحديد والصلب في دونان Saint-Donan، وحشدت الشرطة أمام مدخل مدينة ليل Lille والشوارع الرئيسية تحسبا للظروف، وتوقف 500 عامل جزائري في هذه المدينة عن العمل، كما شملت المظاهرات والإضرابات عن الطعام معظم المدن الفرنسية[41].

وفي يوم 20 أكتوبر، استجابت 90% من النساء الجزائريات بالناحية الباريسية لنداء جبهة التحرير الوطني، ورغم الاستنفار والحضور الأمني المكثف، فقد تمكنّ من التظاهر وسط باريس بحماس وانضباط، والتحقن بنقاط التجمع الرئيسية الثلاث، وهي ساحة سان ميشال، وساحة الجمهورية، وساحة البلدية، وقد ارتدين أجمل الثياب كما فعل الرجال من قبل، وكنّا مصممات على الاحتجاج، ولم يبالين بحصار الشرطة واعتقالاتها،

فكنّ يصرخن في وجوه أفراد الأمن، مرددات الشعارات التي سبق وأن صدعت بها الحناجر، وأضفن إليها مطالب بإطلاق سراح الأزواج المعتقلين، كما تحولت الأغطية المخصصة لستر الرأس المعروفة بالمحارم ذات اللون الأخضر إلى ما يشبه الراية الوطنية ووسط كل هذا المشهد، كانت الزغاريد تنبعث من حناجر اللواتي لا يتحدثن الفرنسية[42].

لقد أجمعت كل الإفادات والشهادات من الجزائريين المشاركين، ومن شهود العيان من الفرنسيين ومن قبل الملاحظين الأجانب، علاوة على التغطيات الصحفية، على الطابع السلمي للمظاهرة، ومن ذلك ما جاء على أعمدة France Soir ليوم 18 أكتوبر، و le Monde ليوم 20 أكتوبر، وأيضا لدى le Figaro ليوم 23 أكتوبر، وما حملته Témoignage Chrétien بتاريخ 26 أكتوبر، وعلى المرء أن يتخيل مظاهرة بحجم تلك الواقعة في الـ17 أكتوبر، وهي تعد الآلاف من المشاركين، لا يعثر فيما بينهم على مسلح واحد بأي سلاح ناري،أو سلاح أبيض مهما كان نوعه، فهي إذن صورة تعكس قمة الانضباط، وتدفع إلى مزيد من الاحترام لهؤلاء منظمين ومشاركين [43] .

ولعل من القضايا الهامة التي ينبغي الوقوف عندها في هذا الملف، ما تعلق بالحصيلة[44] التي أفرزتها الأحداث من الضحايا، سواء أكانوا شهداء، أم جرحى، أم مفقودين، حيث لا يزال النقاش حولهم دائرا إلى الوقت الراهن، فالتقارير الرسمية التي أعلنتها محافظة الشرطة، تحدثت عن قتيلين اثنين و64 جريحا[45]، بينما خلفت بالمقابل إصابة 13 عنصرا من الشرطة[46]، في حين قدّر علي هارون وفقا لأحد التقارير التي رفعها مسؤول بفدرالية الجبهة بفرنسا إلى الحكومة المؤقتة عدد الشهداء بـ200، وعدد الجرحى بـ2300،وهي معطيات موثوقة في نظره، وأضاف إلى هذه الأرقام العشرات من المتظاهرين الذين تم رميهم في نهر السين في عدة مواقع، منها خاصة جسر نويي Pont Neuilly، وجسر سان ميشال، وتساءل ذات المصدر عن عدد المفقودين والقتلى موضحا بأن الفدرالية كانت عاجزة عن تحديد العدد بدقة، لاسيما أن من بين العناصر المفقودة يمكن أن يوجد مناضلون بلا شك حوّلوا إلى الجزائر سوف لن يعثر على آثارهم أبدا، إذ أنه في اليوم الأول للمظاهرة جرى توقيف 7500 جزائري، أبعد منهم إلى الجزائر 1500 شخص بواسطة أسطول جوي سخر لهذا الغرض، وفقدت هيئات الجبهة الاتصال بهم حتى نهاية الحرب[47] .

وذكر المؤرخ الفرنسي جون لوك إينودي في مؤلفه معركة باريس 17 أكتوبر 1961م إحصائيات تحدث بعضها عن سقوط 200 ضحية بالرصاص وتحت التعذيب في أماكن الاحتجاز، مع تعرض 84 شخصا للرمي في نهر السين، بينما أشار البعض الآخر إلى حصيلة 300 ضحية، من بينهم 70 تم إغراقهم[48]، وبالنسبة للباحث الجزائري سعدي بزيان، فإن حصاد الأربعة أيام من 17 إلى 20 أكتوبر 1961م، تمثل في سقوط 300 شهيد جزائري،[49] كما قدّر من جهته رضا مالك العدد ما بين 250 إلى 300 ضحية[50]، وبنزعة لا تخلوا من الكراهية والاستخفاف، تحدث بعض الكتاب عن سقوط 48 قتيلا في موجة من الاغتيالات بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية [51].

وأما رد فعل الحكومة المؤقتة حيال القمع الرهيب الذي جوبهت به المظاهرات، فقد قامت وزارة الإعلام بتونس بإصدار بلاغ يوم 20 أكتوبر، نددت من خلاله بالعنف والاستفزازات العنصرية ووجهت نداء إلى كل الديمقراطيين الفرنسيين من أجل تفعيل ضغوطهم لإرساء السلام الفوري والتعجيل بالمفاوضات[52]، وفي شهر ديسمبر من ذات السنة، بادرت تلك الحكومة بإصدار كتيبا عنوانه " **مظاهرات 17 أكتوبر 1961م الجزائرية والقمع الاستعماري بفرنسا**"، وهي الوثيقة التي حررت اعتمادا على تقارير فدرالية ج ت و، وعلى ما تضمنته بعض المقالات الصحفية، وعلى الصور التي وثّقها إيلي كاغان Elie Kagan، وقد تناولت بالشرح طبيعة المظاهرات، وركّزت على درجة القمع، وعلى تعاطي الرأي العام مع المسألة، فكانت وسيلة دعائية، حاولت أن تستفيد من الصحوة التي انتابت دوائر اليسار الفرنسي، بما يسهم في دعم مسيرة مفاوضات السلام [53].

**6. صدى المظاهرات وأثرها على مسيرة الثورة**

في الواقع، وبالرغم من كل عمليات التعتيم التي انتهجتها السلطات الفرنسية للتستر على الجريمة، ومحاولة طي ملف الوقائع في أسرع وقت، والحيلولة دون تمكين جبهة التحرير الوطني من استثمار التطورات الدرامية، باعتبارها ورقة دعائية مهمة لصالحها، إلا أن الأحداث بمأساويتها قد أخذت تدريجيا تفرض نفسها على المستويات الإعلامية والسياسية لدى قطاعات معتبرة من الرأي العام الفرنسي.

لقد بدأت الكتابة عن هذه المأساة مبكرا لدى الفرنسيين، ففي شهر نوفمبر 1961م، أي بعد شهر واحد على جرائم موريس بابون، ظهر كتاب بعنوان Ratonnades à Paris لصاحبته بوليت بيجو Paulette Péju، وكان هذا المؤلف يتداول سريا، أو كما يقول الفرنسيون " **تحت المعطف** " Sous le Manteau ، ثم أعقبه فيلم جاك بانيجيل Jacques Panigel،الذي حمل عنوان " **أكتوبر في باريس** "[54]، حيث عرض شهادات حية لناجين من المذبحة، وقد صودر هذا الفيلم من طرف السلطات الفرنسية، وظل ممنوعا عرضه لمدة 10 سنوات كاملة كما قام جان دولير Jean Delire بتصوير فيلم خاص لإذاعة وتلفزة بلجيكا، وقد ضاع هذا الفيلم واختفى في ظروف غامضة، ويعد العمل الذي أصدره ميشال لوفين بعنوان les Ratonnades d'Octobre سنة 1987م أهم كتاب حول الأحداث، ثم ظهر كتاب جان لوك إينودي "**معركة باريس**" la Bataille de Paris [55]. ويرى أحد الباحثين، أن كتاب " **صمت النهر** " le Silence du Fleuve لآن تريستان Anne Tristan له طابعه الخاص، فقد صدر عن "**جمعية باسم الذاكرة**"، التي أسسها شباب معظمهم من أصول جزائرية، يتصدرهم الباحث مهدي العلوي المعروف بنشاطه الثقافي المتعدد، حيث ما انفك رفقة الناشطين بالجمعية يطالب السلطات الفرنسية بفتح ملف مظاهرة 17 أكتوبر 1961م، وما صاحبها من جرائم ضد الإنسانية، وجاء عنوان الكتاب مناسبا، حيث يوحي للقارئ عن ذلك الصمت المطبق الذي جعل نهر السين لا يبوح بأسراره المتعلقة بجثث الجزائريين التي ظلت تطفوا على السطح، وتحكي تلك الأيام التاريخية من حياة شعبنا في المهجر.[56]

وفي إطار تتبع الأصداء التي خلفتها المظاهرة الباريسية على مستوى فئات المجتمع الفرنسي من نقابات وأحزاب وجمعيات ونخبة مفكرة وحتى مواطنين عاديين، ففي هذا الصدد، نشير إلى موقف الحزب الشيوعي،

الذي ندد بالمأساة، مؤكدا بأن السلطة الديغولية تعمل كل شيء للزيادة في توسيع الهوة بين الفرنسيين والجزائريين، ووجه دعوة إلى عموم الفرنسيين حاثا إياهم على أن يقدروا الوضعية حق قدرها، وأن يستشعروا خطورة الحالة المتولدة عن حوادث 17 أكتوبر، ومما جاء في تصريحه:" **من واجب كل ديمقراطي فرنسي أن يشعر شخصيا بأنه مهدد من التدابير ذات الطابع الفاشستي المتخذة تجاه العمال الجزائريين، هذه التدابير التي يمكن أن تمتد إليهم وتنالهم هم بأنفسهم** "[57]، وهو ذات الموقف تقريبا الذي عبرت عنه بعض الهيئات السياسية والنقابية والإنسانية، التي ضاعفت من احتجاجاتها دون التوصل إلى استجابة هائلة ومقنعة في الحدود المتاحة لعملها.[58]

ومن جهتهم تحرك المثقفون الفرنسيون، حيث قاموا بتحرير نداء على صفحات مجلة الأزمنة المعاصرة Les Temps Modernesفي عددها رقم 186 بتاريخ 01 نوفمبر 1961م، مرفوق بإمضاء 229 مثقفا، من بينهم 28 أستاذا جامعيا، وهي التوقيعات التي جمعت في أقل من أسبوع ومن المقتطفات الواردة في هذا النداء:" **إن الفرنسيين ببقائهم سلبيين يكونون متواطئين مع الأحقاد العنصرية التي صارت باريس منذ الآن مسرحا لها والتي تعيدنا إلى الأيام السوداء التي عشناها أثناء الاحتلال النازي**"[59]، وتحدّث بعض الكتاب الفرنسيين ممن تحركت ضمائرهم لاستهجان ما حصل، فأشاروا إلى أن القمع كان وحشيا، ورأى هؤلاء بأن الدولة الاستعمارية وبسبب قيادتها للحرب القذرة في شوارع باريس، قد أمرت بالتزام الصمت، وأصبح التجاهل مبرمجا، ولذلك حذف تاريخ السابع عشر أكتوبر من الضمير والتاريخ، إلا أن تيارا مضادا أخذ في البروز منذ مدة، حيث قام مجموعة من الكتاب، والمؤرخين والجمعيات بإحياء الذاكرة، وتنظيم احتفائيات، وندوات تحسيسية حول هذه الصفحة الملطخة [60].

وكان من الأسماء التي عبرت عن استنكارها، شخصيات لها وزنها الكبير، من بينها جون بول سارتر، وسيمون دي بوفوار، وجان عمروش، وإيمي سيزار، و كلود روا، ومما جاء في ندائهم: " **بشجاعة وهمة يفرضان الإعجاب تظاهر العمال الجزائريون بناحية باريس احتجاجا على القمع المتزايد الذي يذهبون ضحيته، وعلى النظام الإرهابي العنصري الذي تريد الحكومة فرضه عليهم... والفرنسيون ببقائهم صامتين، يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية، التي أصبحت باريس مسرحا لها والتي تعود بنا إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي ولوضع حد لهذه المصيبة لا تكفي الاحتجاجات المعنوية، وأن الممضين يتوجهون بهذا النداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية ليس فقط للمطالبة بإيقاف هذه التدابير المهينة ولكن للإعراب عن تضامنهم مع العمال الجزائريين، وذلك بأن يطلبوا من أعضائهم الاعتراض في عين المكان ومقاومة تلك العمليات الإرهابية التي قد تتجدد** "[61]، بل أن البروفيسور جاك بيرك J.Berque ذهب في تصريح له لجريدة الحياة اللبنانية يومين بعد المظاهرات، إلى التأكيد على حق الشعب الجزائري في نيل حريته على غرار الشعب الفرنسي مضيفا بأن المراسلات التي سبق وأن وجهت إلى السلطات الفرنسية لم تصنع مخرجا للقضية، ومن ثمة، فإن الدم يبقى وحده السبيل لبلوغ الغاية من كفاح الشعب[62].

وفي التحاليل التي أفردت لرد الفعل الفرنسي على الأحداث، ذهب المؤرخ جون لوك إينودي إلى أن ذلك الرد من لدن عموم الفرنسيين ومن الطبقة المثقفة، لم يكن قويا بما يترجم القيم التي يتبجح الفرنسيون بالتمسك بها، ويعتبرون أنفسهم قادة القاطرة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، ويعزى السبب في نظره إلى مسارعة الحكومة ونجاحها في محاولة إخفاء معالم الجريمة، وجعلها في طي الكتمان، ولذلك، فإن الموقف الذي أبان عنه المؤرخ بيار فيدال ناكي، والمتضمن في مؤلفه المعنون بـ " **17 أكتوبر 1961م اليوم الذي لم يهز باريس** " جدير بالقبول والمشاطرة [63].

وفي سياق ذات الطرح، ذهبت الكاتبة ماري بياراولو، التي استعرضت تعاطي المثقفين الفرنسيين مع أكتوبر الأسود بباريس، متخذة من موقف فرانسيس جونسون Francis Jeanson أنموذجا لذلك، إلى القول أن عدم اكتراث الفرنسيين بالقضية الجزائرية، قد تجسد عمليا بمناسبة المظاهرة التي نظمها الجزائريون يوم 17 أكتوبر 1961م، والتي تزامنت مع نشأة جبهة المساندة للثورة الجزائرية، حيث تم طمس ذكرى ذلك اليوم المنحوس في ذاكرة الفرنسيين الجماعية، وبسبب هذه اللامبالاة، وحالة السلبية في التعاطي مع هذا الواقع المؤلم، ثارت ثائرة فرنسيس جونسون فكتب: " **أما نحن الذين نعرف كل شيء، ونأكل إلى حد التخمة، فليس ثمة شيء يهزنا من أعماقنا...غير أن هذا كله، لا يمنعنا من التبجّح بأن لدينا أحاسيس مرهفة والأصح أن نسميها أحاسيس كاذبة، ولا يمنعنا ذلك من ترضية ضمائرنا، حين نبدي انفعالاتنا، بل نذرف دموعنا، أو نخرج إلى الشوارع لبعض الوقت للادعاء بأننا نتضامن، مثلما فعلنا يوم 17 أكتوبر، أو كما نفعل أمام الأحداث العنصرية الأخرى التي تقترف في حق السكان ذوي الأصول الشمال إفريقية**" [64].

وفي التغطية التي أفردتها صحيفة المجاهد للحدث في عددها الخاص بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية، وتحت عنوان دماء الجزائريين في شوارع باريس، أوردت بأن أنهارا من المقالات والتعاليق كتبت بمختلف اللغات عن المظاهرات السلمية الرهيبة التي قام بها العمال الجزائريون في فرنسا احتجاجا على التعسفات الفرنسية التي فرضت عليهم، ومضت الجريدة إلى القول:" **إن هذه المظاهرات، وما دفعه فيها عمالنا من ثمن في شوارع باريس، قد أتت ثمارها الجبارة، وهي هذه الهزة العميقة التي اجتاحت الرأي العام الفرنسي والعالمي لمشكلة الاضطهاد الاستعماري لمواطنينا في فرنسا نفسها، وفي الجزائر**"[65].

وقبل إغلاق باب الحديث عن تلك الأصداء المتنوعة التي تركتها المظاهرات، يجدر بنا أن نشير إلى المعالجة الرصينة التي حملها الكتاب الذي اشترك في تأليفه المؤرخان الانجليزيان جيم هاوس Jim House، ونيل ماك ماستر Neil Mac Master، تحت عنوان " Paris 1961.Algerians, State Terror, and Memory "، حيث عرض حصيلة تاريخية كاملة ودقيقة ومحايدة، حول ما جرى ليلة 17 إلى 18 أكتوبر 1961م، تحدث فيه المؤلفان على أن الحصيلة الحقيقية لا يمكن معرفتها أبدا، معتبرين أن العنف الشرطي ليس له مثيل في التاريخ الأوروبي المعاصر، محملين المسؤولية كاملة للدولة الفرنسية.[66]

ونختم هذه الوقفة مع الأصداء بما صدح به شاعر الثورة مفدي زكرياء، مصورا معاناة الجالية في سبيل الكفاح الوطني:

وكم جحدوا فضلنا والجميلا فكان الحساب عسيرا طويلا

وكم الحقوا بالمهاجر ذلا فذاق العذاب الأليم الوبيلا

فيا عام ستين قصّ علينا فضائح جيش يذوب غليلا

ويا زارع الموت في أرضهم هموا زرعوا فأقمنا الدليلا

سل السين كم قذفوا من ضحايا ؟ وكم صنعوا المذهل المستحيلا

وكم في سجون فرنسا بريء من الداء والغدر عاش عليلا [67]

**خاتمة**

لقد أثبتت هذه المظاهرات أن الجالية الجزائرية كانت في الموعد مع التاريخ، وبتعبير أحد الدارسين، فإن هذه المظاهرات تدل على أن المهاجرين لا يناضلون بالمراسلة، وإنما هم يناضلون كثوريين جزائريين وإن كانوا في الغربة، وكانت كذلك بمثابة دفع قوي للثورة خارج حدودها الإقليمية، وبرهنت على مدى الترابط العفوي بين أبناء الجزائر في الداخل والخارج، وعكست مستوى وعي ونضج الجالية الجزائرية المهاجرة بمصير وطنها.

كما أدت بالمقابل، إلى إحداث شرخ في النسيج الاجتماعي الفرنسي نفسه، بدأ محتشما لكنه سرعان ما أخذ يتوسع، بما أسهم في فتح نقاش جدي حول جدوى استمرار تلك الحرب الظالمة، حيث تعالت أصوات المثقفين مطالبة بوضع نهاية للمسألة، وازدادت الضغوط الدولية على نظام باريس واتضح للعالم أجمع أن القضية تتعلق برغبة شعب في التحرر، وليست كما تروج الآلة الدعائية الفرنسية.

لا شك أن مشاركة الجالية في إسماع صوت الثورة التحريرية مسألة لا مراء فيها، وإذا كان البعض من المعتوهين يحاولون تقزيم هذا الدور، وتهميش تلك المساندة الحيوية، فإن شريحة المهاجرين، قد برهنت في أكثر من محطة على تعلقها بالقضية الوطنية، وانخراطها القوي في معركة الكفاح الوطني لاستعادة السيادة الوطنية.

ولعل من المستخلصات والتوصيات التي نرى أنه يتوجب العمل بها نذكر:

- ضرورة تكثيف الأبحاث المتعلقة بهذه المحطة المضيئة في تاريخ الثورة التحريرية، لغرض كشف الحقيقة التاريخية وتحميل دوائر القرار الفرنسي مسؤوليتها السياسية والقانونية عن جريمة الدولة المرتكبة مع سبق الإصرار والترصد.
- دفع الطرف الفرنسي إلى الاعتراف بالجريمة، وتقديم الاعتذار الرسمي، وتعويض الضحايا وذويهم، والإقرار بحقيقة المساهمة التي قدمها المهاجرون لصالح إقامة البنية التحتية وتدوير العجلة الاقتصادية الفرنسية.
- تثمين دور الجالية الجزائرية التي لا تزال الدراسات والكتابات لم تنصفها بعد، ولم تبرز طبيعة الدور الذي

لعبته إعلاميا وسياسيا وماليا وعسكريا لصالح الكفاح الوطني، ويكون ذلك بتوجيه مختلف الأبحاث الأكاديمية إلى التركيز على إبراز حيوية تلك المساهمة.

**الهوامش:**

1 - Jean Luc Einaudi, **La Bataille de Paris 17 Octobre 1961**, Media Plus, Algérie, 1994,p 85.

2 - Association Sortir du colonialisme, **Le 17 Octobre 1961 par les Textes de L'époque**, les Petits Matins, Paris, 2011, p 38.

3 - علي هارون، **الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**، ط2، ترجمة: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012م، ص 474.

4 - نيل ماك ماستر وجيم هاوس، **باريس 1961: الجزائريون وإرهاب الدولة والذاكرة**، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013م، ص 158.

5 - Jean Luc Einaudi, Op.Cit,p 87.

6 - محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 232.

7 - رضا مالك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، ترجمة: فارس غصوب ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003م، ص 229.

8 - عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل**، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 179-180.

9 - علي هارون، المصدر السابق، ص 475. ينظر أيضا: عمر بوداود، المصدر السابق، ص 180.

وأيضا:

-Jean-Paul Brunet, **Police contre FLN : Le drame d'octobre 1961 Flammarion**, Paris 1999, p 166.

10 - عمر بوداود، المصدر السابق، ص ص 180-181.

ينظر أيضا: ليندة عميري، **معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا**، ترجمة: فضيل بومالة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م، ص 154.

11 - علي هارون، المصدر السابق، ص 475. ينظر أيضا: Jean-Paul Brunet, Op.Cit, p 167 - وأيضا: عمر بوداود، المصدر السابق، ص ص 180-181.

12 - المصدر نفسه، ص 471.

13 - Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, **Droit d'évocation et de souvenance sur le 17 octobre 1961 à Paris**, 3e Ed, Imprimerie House Print ; Alger, 2013, pp164-165.

ينظر أيضا: نيل ماك ماستر وجيم هاوس، المرجع السابق، ص 175.

14 - علي هارون، المصدر السابق، ص 481. ينظر أيضا: ليندة عميري، المرجع السابق، ص 154. وأيضا: سيلفي ثينو، **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2013م، ص 252.

15 - Jean Luc Einaudi et Elie Kagan, **17 Octobre 1961**, Actes Sud, 2001, p 10.

16 - Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Op.Cit, p 168.

17 - Jean Luc Einaudi et Elie Kagan, Op.Cit, p 10.

18 - جيل مانصيرون، " **الحجب الثلاثي للمجزرة** " في كتاب: مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون، ترجمة: رشيدة خوازم، دار سيديا، الجزائر، 2013م، ص 126.

19 - Jean-Paul Brunet, Op.Cit, pp168-169.

20 – وفي هذا الإطار، يذكر الأستاذ الطيب بلولة، نقلا عن رواية أحد الشهود العيان: " **نظرا لهذا المظهر، فإن بعض الأطفال كانوا يظنون أن آباءهم، وأمهاتهم، سيذهبون بهم إلى حفل، أو سينما** ". ينظر: الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص 489.

– وقد أكد لي والدي الحسين خليفي ( 1929 – حي 2020م )، الذي كان يشتغل حينها في ورشة للبناء بمنطقة ريس أورونجيس Ris Orangis بضاحية باريس، ويعد عنصرا ضمن مجموعات الصدام les groupes de choc الناشطة بها هذه الحقائق، فقد اتصل بهم أحد مسؤولي الجبهة يوما واحدا فقط قبل موعد المظاهرة، حيث طلب منهم الاستعداد للمشاركة، وحثهم على الظهور بأبهى صورة، مع التأكيد على الطابع السلمي للمظاهرة المرتقبة. الحسين خليفي، مقابلة شخصية، مقر المسكن العائلي، أولاد عدي لقبالة، المسيلة، 01 نوفمبر 2013م.

21- Jean Luc Einaudi et Elie Kagan, Op.Cit, p 11.

22 – في الواقع لقد وجدت صعوبة بالغة في ترجيح إحصائية محددة، وكعينة عن الاختلافات المسجلة أورد الآتي:

– 20 ألف مشارك. ينظر: سيلفي ثينو، المرجع السابق، ص 251.

– 30 ألف مشارك. ينظر: المجاهد، العدد 107، 01 نوفمبر 1961م، ص 24. وأيضا: هرفي هامون وباتريك روتمان، **حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر**، ترجمة: كابوية عبد الرحمن وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010م، ص 491.

– 30 إلى 40 ألف مشارك. ينظر: أحمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المطبعة العربية، غرداية، 2004م، ص 161.

– 40 ألف مشارك على الأقل. ينظر: Jean Luc Einaudi,Op.Cit, p 183.

– 50 ألف مشارك. ينظر: علي هارون، المصدر السابق، ص 476. وأيضا: محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص 278. وأيضا:

– Gilbert Meynier, **Histoire intérieure du FLN 1954-1962**,Casbah Editions Alger, 2003, p 544.

– 60 ألف مشارك. ينظر: المجاهد، العدد 108، 13 نوفمبر 1961م، ص 03. وأيضا: محمد لحسن زغيدي، **العلم الوطني الجزائري دلالات رمزية ومسيرة نضالية**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص 224.

– 80 ألف مشارك. ينظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص 229.

وأيضا: Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Op.Cit, p109.

– 100 ألف مشارك. ينظر: محمد لبجاوي، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، لبنان، 1971م، ص 209.

23 – علي هارون، المصدر السابق، ص 476.

24 – Jean Luc Einaudi, Op.Cit, p 108.

25 – علي هارون، المصدر السابق، ص 476.

26 – Gilbert Meynier, Op.Cit, p 544.

27 – هرفي هامون وباتريك روتمان، المرجع السابق، ص 491.

28 – يذهب الباحث عمار بوحوش، والمجاهد أحمد زياد إلى التأكيد أنه من النقاط الهامة في هذه المظاهرات الباريسية، هي رفع العلم الوطني في الشانزيليزي أهم شارع في باريس، في مشهد توقف عنده المصورون الصحفيون، وفي تفسيرهما لهذه الخطوة غير المنصوص عليها في التعليمات المعطاة من طرف الفدرالية، جاء أن تصرف بعض العمال المتظاهرين جاء تحمسا للموقف، لاسيما بعد مشاهدتهم لبعض القومية يرفعون العلم الفرنسي، وأوضح أحمد زياد، بأنه يعرف شخصيا المتظاهر الذي رفع العلم، وهو المسمى بن عريبي الحبيب، والذي تعرض لوابل من الرصاص، أطلقه باتجاهه أحد رجال الشرطة، مما أدى إلى استشهاده في اليوم الثاني. ينظر: الجنيدي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص ص 490-492.

– ويدعم هذا الطرح ما ذكره الباحث سعدي بزيان، من أن العمال المتظاهرين في شوارع باريس قد حملوا الأعلام الوطنية. ينظر: سعدي بزيان، " **الهجرة الجزائرية ودورها في ثورة نوفمبر 1954** "، مجلة الثقافة، العددان 105–106 نوفمبر – فيفري 1994، ص 372. وأيضا: محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 224.

– كما تحدث علي هارون على أن النساء الجزائريات عندما تظاهرن وفقا للمخطط المرسوم، قد نزلن إلى الشارع حاملات العلم الجزائري بلا خوف. ينظر: علي هارون، المصدر السابق، ص 489.

29 – المجاهد، العدد 107، 01 نوفمبر 1961م، ص 15.

30 – المصدر نفسه، ص 15.

31 – Jean Luc Einaudi, **Scènes de la Guerre d'Algérie en France : Automne 1961 le Cherche midi**, Paris , 2009, pp 229–230.

32 – ذكرت جريدة فرانس سوار France Soir الصادرة بتاريخ 27 أكتوبر 1961م، أن قوات الشرطة قد قامت على مستوى جسر القصر بإلقاء 30 جزائريا في نهر السين، حيث غرق نصفهم على الفور، ولما حاول البقية السباحة للعبور إلى الضفة الأخرى تم إمطارهم بالرصاص. ينظر: هرفي هامون وباتريك روتمان، المرجع السابق، ص 493.

33 – عمر بوداود، المصدر السابق، ص 252.

34 – Jean Luc Einaudi, Op.Cit,p 227.

35 – عمر بوداود، المصدر السابق، ص 181.

ينظر أيضا: –Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Op.Cit, p 150.

36 – المصدر نفسه، ص 181.

37 – المصدر نفسه، ص 251.

38 – رضا مالك، المصدر السابق، ص 229.

39 – Rémy Valat, **Les Calots bleus et la bataille de Paris**, Editions Michalon Paris, 2007, pp 214–215.

40 – ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 193–194.

41 – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 236.

42 – مارسيل وبوليت بيجو، **17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون**، ترجمة: رشيدة خوازم، دار سيديا، الجزائر، 2013م، ص ص 63–65. وأيضا:

Danielle Tarakowsky, **les Manifestations de rue en France 1918–1968** , publications de la sorbonne, 1997, p 686.

– وفي الإفادات التي عرضها عبد الرحمن فارس، جاء أن المساجين الجزائريين بفرنسا تفاعلوا بقوة مع حراك 17 أكتوبر 1961م، حيث كانوا يرددون النشيد الوطني بالتزامن مع حركة الحشود الجماهيرية في الشارع. ينظر: عبد الرحمن فارس، **الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945–1965م**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 117.

43 – kamel Alimazighi, kamel Alimazighi, **Les manifestations du 17 Octobre 1961 à Paris**, les événements et leur analyse, Revue El Massadir, N° 10, CNERH.54, Alger, 2004,( CD ).

44 – تحدثت الحصيلة الرسمية لدار العمالة عن قتيلين اثنين، واعتقال 11538 جزائريا، غير أن موجة الاحتجاج ضد هذه الأرقام لم تتوقف فجريدة " **الحقيقة–الحرية** " ذات الطابع السري، والتابعة للجنة موريس أودان، ذكرت في عددها الـ 13 أن تعداد الضحايا من القتلى بلغ 150 شخصا، بالاستناد إلى تحقيق داخلي للشرطة. ينظر: سيلفي ثينو، المرجع السابق، ص 253.

– وقدر الباحث دانيال قيران ضحايا الغرق وحدهم بـ 250 جزائريا في أمسية يوم 17 أكتوبر. ينظر: دانيال قيران، **عندما تثور الجزائر**، ترجمة العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2014م، ص 209.

45 – بخصوص حصيلة الجرحى، وعلى عكس ما أورده التقرير الرسمي الآنف الذكر، فإن تقرير المفتش العام للإدارة روجيه فيوم الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 04 ديسمبر 1961م تحدث عن تحويل 337 جريحا إلى المستشفيات. ينظر: ليندة عميري، المرجع السابق، ص 202.

46 – Jean Luc Einaudi, La Bataille de Paris 17 Octobre 1961 , Op.Cit, p183.

47 – علي هارون، المصدر السابق، ص ص 486-487.

48 – Jean Luc Einaudi, La Bataille de Paris 17 Octobre 1961 , Op. Cit, p218.

49 – سعدي بزيان، " **جرائم في فرنسا ضد الشعب الجزائري**"، مجلة المصادر، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، (قرص مضغوط).

50 – رضا مالك، المصدر السابق، ص 229.

51 – Marc Imbeault, Gérard A.Montifory, **Géopolitique et Pouvoirs, éditions l'Age d'Homme**, lausanne, Suisse, 2003, p71.

52 – le Monde, 21 octobre 1961.

53 – ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 220-221.

54 – يمكن مشاهدة هذا الفيلم التوثيقي على الرابط الآتي:

– http //www.youtube.com/watch?v=PtO7SJgjs

55 – Jean Pierre Chanteau " 17 Octobre 1961: le deuil impossible " in: Trace de la guerre d'Algérie 40 ans de turbulences dans la vie politique française, Editions Universitaires de Dijon, 1995 ,p110.

56 – سعدي بزيان، المرجع السابق.

57 – المجاهد، العدد 107، 01 نوفمبر 1961م، ص 25.

58 – Danielle Tarakowsky, Op. Cit, p 686.

59 – مارسيل وبوليت بيجو، المصدر السابق، ص 82. ينظر أيضا: هرفي هامون وباتريك روتمان، المرجع السابق، ص 495.

60 – Olivier le cour Grandmaison, **Nils Andersson, le 17 Octobre 1961 un crime d'Etat à Paris, la Dispute**, Paris, 2001, p 04.

61 – المجاهد، العدد 107، 01 نوفمبر 1961م، ص 25.

62 – MAEE, SEAA, 1959-1967, Boite N° 11, la Presse libanaise et la manifestation des musulmans algériens à Paris, Rapport de l'Ambassade de France au Liban, N° 1557/AL, du 20 octobre 1961, p3.

63 – جون لوك إينودي، " **ننتظر أن تعترف فرنسا رسميا بمجازر أكتوبر 1961م** "، موقع:

http:// www.france24.com/ar/20121016.html، تاريخ التصفح 2012/11/14م.

64 – ماري بياراولو، **فرانسيس جونسون الفيلسوف المناضل**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار الطليعة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 230.

65 – المجاهد، العدد 107، 01 نوفمبر 1961م، ص 15.

66 – Sophie Dulucq, " **Jim House, Neil Macmaster : Paris 1961, Algerians, State Terror and Memory** " Revue Diasporas , N° 10, Presses Univ.du Mirail, 2007, p 249.

67 – مفدي زكرياء، **اللهب المقدس**، موفم للنشر، الجزائر،2007م، ص 79.